



2018/7/27

**التقرير الإعلامي للقاء التمهيدي لمؤتمر :
"مشروع الليطاني المنسوب 800 م- التحديات وسبل
الاستفادة"**

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لقاءً تمهيدياً بتاريخ 2018/7/26 وذلك في إطار التحضير لأعمال مؤتمر الليطاني (المنسوب 800م) المتوقع عقده في تشرين الثاني القادم، وقد حضره إلى جانب رئيس إدارة البرامج في مجلس الإنماء والإعمار د. ابراهيم شحور، وفريق من المجلس وممثلة مدير عام مصلحة مياه الليطاني المهندسة انطوانيت سليمان، ومدير عام مياه لبنان الجنوبي د. وسيم ضاهر ونخبة من الباحثين والمختصين والمهتمين إضافة إلى النائب د. علي فياض ورؤساء اتحادات البلديات في بنت جبيل ومرجعيون وفريق عمل المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بداية رحب مدير المركز الدكتور عبد الحليم فضل الله بالحضور، مؤكداً على أن هذا اللقاء يأتي في سياق التحضير لمؤتمر "مشروع الليطاني المنسوب 800 م- التحديات وسبل الاستفادة" الذي سيعقد بالتعاون مع اتحاد بلديات جبل عامل واتحاد بلديات بنت جبيل وأبرز الجهات المعنية للتعرف على التحديات وسبل الاستفادة وإمكانيات التطوير التي سيتيحها المشروع من أجل تحديد مسار مستقبلي للعمل والتطوير.

من جهته قدّم المهندس سميح السيد (ممثل الشركة المنفذة- الخرافي وشركاه) عرضاً فنياً عاماً عن تطور العمل والمراحل التي تم الانتهاء منها، مشيراً إلى أن أعمال المرحلة الأولى قد شارفت على الانتهاء.

ثمّ شرح د. يوسف كرم رئيس دائرة المياه والبنى التحتية في مجلس الإنماء والإعمار تطور أعمال المرحلة الثانية، فأشار إلى أن الاستشاري بصدد إعداد دراسة لتحديد طبيعة التربة وطبيعة الزراعات الممكنة وكمية المياه المطلوبة لذلك، مع ما يتطلب هذا الأمر من اقتراح لتصنيف الأراضي وتحديد العمران، ودور تجمعات المزارعين في إدارة وجباية رسوم المياه مقدراً كلفة المرحلة الثانية بنحو 350 مليون \$ مرجحاً أن يتم تمويلها من الدولة ومن صناديق ممولة وجهات مانحة، تلاه د. ابراهيم شحور مدير التخطيط والبرمجة في مجلس الإنماء والإعمار مداخلة الذي أشار إلى عدد من الملاحظات المتعلقة بالمشروع وهي كالآتي:

1. المياه التي ستصل من المشروع هي بحيرة القرعون حصراً وليس أي مصدر آخر، لذا ينبغي أخذ موضوع التلوث بعين الاعتبار، كذلك ينبغي الالتفات إلى أن كميات المياه التي سيتم الحصول عليها هي كميات لن يمكن التحكم بها في أوقات الشح.
2. يعتمد نجاح المشروع على تنفيذ مشروع ثانٍ هو تنظيف النهر من المنبع إلى المصب بكلفة تصل إلى 1100 مليار ليرة (نحو 750 مليون \$) تتضمن إنشاء مشاريع على كل الحوض لحماية مجرى النهر من التلوث، على أن تعطى الأولوية لتنفيذ المشاريع في المناطق الواقعة شمال البحيرة. كذلك يجب أن تتضمن هذه المشاريع اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف نفايات المصانع الملوثة والحد من استخدام المبيدات ورمي بقايا المسالخ وغيرها..

3. تشغيل المشروع يحتاج إلى رب عمل يديره فهل سيتم توفير الخبرات والإجراءات والتقنيات المطلوب لمصلحة الليطاني حتى تكون قادرة على تشغيل المشروع؟

4. الاستفادة من المشروع ليس أمراً بديهياً، إذ يجب وضع استراتيجيات عمل خلال السنوات الأربع القادمة لإقناع الناس بعدم تحويل أراضيها إلى أراضٍ مبنية، بحيث يوفر المشروع المردود الاقتصادي المتوقع منه. معتبراً أنّ تنفيذ المشروع ليس هو الجزء الصعب، بل تأمين الاستدامة هو الجزء الأصعب.

ورداً على بعض الأسئلة التي وجهت من قبل المشاركين، اعتبر د. شحرور أنّ المشروع يمكن أن يفشل دون وجود سياسة زراعية ودون رب عمل له، إذ أن مجلس الإنماء والإعمار ينفذ الشق التقني وهو أمر يحتاج مجهوداً كبيراً كما يتحمل مخاطر كثيرة. وأضاف: المشروع استند إلى دراسات الجدوى السابقة التي تمّ تحديثها، ومن المتوقع أن المشروع سيعود بحوالي 30 مليون \$ سنوياً للدولة وهو لن يؤثر بعد إنجازه على إمكانية إقامة سدي الخردلي والشومرية ولن يؤثر على كميات المياه التي يمكن لمصلحة مياه الجنوب توفيرها للمواطنين اعتباراً من الطيبة خاصة وأن كل مصادر المشروع هي من البحيرة حصراً.

أما بالنسبة للبدائل المقترحة لتأمين استمرار عمل المشروع أيام الشح، فأشار د. شحرور إلى وجود أفكار بإنشاء برك جبلية في بعض سفوح سلسلة جبال لبنان الشرقية لتغذية مجرى النهر، لكنها لا تزال مجرد أفكار.

وعن كمية الرسوبيات في البحيرة أشارت رئيسة مصلحة المشاريع في مصلحة الليطاني المهندسة أنطوانيت سليمان إلى أنها مقبولة بالنسبة لبحيرة عمرها 60 سنة وأن البحيرة قادرة على تنقية نفسها من آثار التلوث إذا توقفت الملوثات القادمة إلى النهر (صرف صحي ومصانع وغيرها..)، وأنه من الأفضل عدم تحريك القعر لاحتمال أن يتم تسريب نحو 20 مليون م³، وذكرت سليمان أيضاً أنّ المصلحة جاهزة للقيام بدورها كاملاً بعد انجاز الأعمال.

ختاماً تحدّث النائب د. علي فياض إلى أنّ مشروع المنسوب 800 م من الليطاني هو مشروع استراتيجي يشكّل حلماً، وفيه نقاش وطني مفتوح منذ زمن. التحديات البنيوية الكبرى أمام المشروع كثيرة منها كمية المياه التي سيضخها والمقدرة بـ 110 مليون م³ أي نحو نصف البحيرة في أوقات الذروة، بينما لم تصل كمية المياه في الشتاء في السنوات الماضية إلى أكثر من 160 مليون م³. وأضاف أن مصلحة مياه شمسين تضخ المياه مباشرة من النبع إلى البلدات البقاعية التي تحتاجها للشرب، وهذا يعني أنه لا يوجد ليطاني في البقاع بأي شكل من الأشكال. الليطاني موجود فقط في الحوض الأسفل.

أما عن التحديات التي تتصل بالبحيرة نفسها، حيث الرسوبيات الكبيرة فيها، والتدفقات الملوثة الناتجة عن المصانع وعن 92 مجرى صرف صحي، وعن النفايات المتأتية من وجود نحو 200

ألف سوري نازح مقيم عشوائياً على طول مجرى النهر في البقاع الأوسط والغربي، فضلاً عن التعدييات على مجرى النهر وغياب محطات التكرير على أنواعها.

وبالرغم من المعرفة بكل هذه المخالفات لم يتم توقيف أي شخص مسؤول فعلياً ولم يتم قمع أية مخالفة، بل جُلّ ما تم حصل هو إقرار مبلغ 1100 مليار ليرة لإقامة 9 محطات تكرير وشبكاتهما في المناطق على طول مجرى المشروع، وعن مشكلة المرامل قال: أغلقنا 17 مرملة بين الخردلي وجزين، لكنهم عادوا وفتحوا منذ 10 أيام، والحقيقة أنه ليس مطلوباً وقف المرامل بل إعادة تأهيل المواقع حتى لا يؤثر الرمل الزاحف على مجرى النهر. (العكر والطين يحتاج إلى شركات متخصصة لإزالته).

وأضاف: إنّ فريقاً استشارياً هولندياً قال بخصوص تنظيف البحيرة أنه يجب أن يحصل بعد إقفال مصادر التلوث.

وفي الختام قدّم د. فياض جملة من التوصيات :

1. تنفيذ مسح هيدرولوجي لكل الآبار لإقفالها ولتسهيل إعادة المياه إلى مجرى النهر.
 2. إعادة دراسة المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات: إلزام الحكومة بإيقاف المقالع وتأهيل مواقع المرامل والكسارات.
 3. وضع خطة لإيقاف التلوث ومعالجته في البحيرة خاصة مع اقتراب الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، تتضمن تسريع وتيرة التنفيذ للقانون رقم 66 لإنهاء مشكلة البقاع على مستوى التكرير بأشكاله المتعددة.
 4. المباشرة بدراسة مشكلة الطين في قضاء مرجعيون ومحيط الطيبة وصولاً إلى طيرفلسيه لإعادة النهر إلى سابق عهده.
 5. المطلوب تشكيل فريق عمل مصغر من الشركاء المعنيين (8- 10 أشخاص) لمتابعة المشروع يضم: مصلحة الليطاني، مجلس الإنماء والإعمار، مصالح المياه في البقاع والجنوب، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، التنظيم المدني، ممثلون عن المجتمع المحلي والبلديات، ممثلون عن نواب المنطقة التي يشملها المشروع.
 6. متابعة مشروع قانون الحوكمة بالتعاون مع مصلحة الليطاني وتنفيذ مبدأ الإدارة المتكاملة للمياه.
- وفي الختام تمّ توجيه الشكر للحضور والمشاركين في اللقاء على أمل التواصل بغية إنجاح فعاليات وأعمال المؤتمر المنوي عقده خلال تشرين الثاني 2018.

لائحة الحضور بحسب الترتيب الأبجائي

الاسم	الصفة
م. سلطان أسعد	معاون رئيس المجلس التنفيذي
م. محمد الحاج	مدير عام مؤسسة جهاد البناء
أ. علي الزين	رئيس اتحاد بلديات جبل عامل
م. سميح السيد	استشاري مشروع 800، دار الهندسة
أ. حسان الموسوي	جمعية العمل البلدي
م. عماد ترو	رئيس مصلحة الاستثمار والصيانة في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
م. قاسم حسن	مدير جهاد البناء- الجنوب
أ. فؤاد حنجول	مسؤول العمل البلدي في الجنوب
م. علي رمضان	رئيس مصلحة الدروس- المديرية العامة للتنظيم المدني
م. غزوة سرور	ممثلة شركة المقاولات- الخرافي وشركاه
د. كمال سليم	خبير بيئي باحث في المجلس الوطني للبحوث العلمية
م. أنطوانيت سليمان	رئيسة مصلحة المشاريع- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. إبراهيم شحرور	رئيس إدارة البرامج - مجلس الإنماء والإعمار
م. عطا الله شعيتو	رئيس اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل
د. وسيم ضاهر	مدير عام مصلحة لبنان الجنوبي
م. قاسم عليق	خبير في التنمية المحلية- جمعية العمل البلدي
د. نجيب عيسى	خبير وباحث اقتصادي
م. كريم فضل الله	جمعية العمل البلدي- المنسق العام
رولا فقيه	مديرية الزراعة والبيئة- جهاد البناء
النائب د. علي فياض	نائب في البرلمان اللبناني
م. يوسف كرم	رئيس دائرة المياه والبنى التحتية - مجلس الإنماء والإعمار
د. بسام همدر	أستاذ جامعي AUST
م. شريف وهبي	ممثل المقاول- الخرافي وشركاه
م. رامز ياسين	مركز الدراسات الإنمائية والإحصائية